

**تبني الابلاغ المالي القطاعي في ظل (IFRS 8)
وانعكاساته على كفاءة القرارات الاستثمارية
(دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المدرجة في
سوق العراق للأوراق المالية)**

دعمار عبد القادر

مركز البحوث والدراسات

المستخلص :- تحاول الدراسة الاجابة على التساؤلات التالية : هل ان الشركات المأخوذة كعينة هي مطبقة لمتطلبات المعيار المحاسبي الدول (IFRS8) ، هل ان الشركات المالية المأخوذة كعينة المساهمة في سوق العراق للأوراق المالية ذات اداء مالي عالي وقرارات استثمارية كفؤه ، هل ان الالتزام بمتطلبات المعيار المحاسبي الدول (IFRS8) تأثير على كفاءة القرارات الاستثمارية لعينة من الشركات المشاركة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠٠٨-٢٠٢١) ؟. و تبرز اهمية البحث من خلال معرفة مدى التزام الشركات العراقية بالمعيار المحاسبي الدولي (IFRS8) واثر ذلك كفاءة القرارات الاستثمارية لعينة من الشركات الخاصة المشاركة في سوق العراق للوراق المالي للمدة (٢٠٠٨-٢٠٢١) . وانطلق البحث من فرضية مفادها (وجود علاقة تأثير موجبة بين الالتزام بالمعيار المحاسبي (IFRS8) وبين كفاءة القرارات الاستثمارية للشركات الصناعية العراقية المأخوذة كعينة).ومن اجل اثبات تلك الفرضية تم استخدام الاسلوب التحليل (الوصفي) . كما وتوصل البحث لمجموعة استنتاجات اهمها (ان الالتزام بالمعيار المحاسبي الدولي (IFRS8) للشركات المأخوذة كعينة لم ينعكس على كفاءة القرارات الاستثمارية ، وذلك لان اغلبها لم تستثمر أي مبلغ في الاصول المالية قليلة الاجل (الاسهم والسندات) بالرغم من انها بقيت في التداول في سوق الاوراق المالية العراقية)

المقدمة :-

تعد تقارير مراقبي الحسابات والتقارير المنشورة من قبل الشركة وتقارير الادارة من التقارير المهمة التي توفر المعلومات الكافية للأطراف المستفيدة (الادارة مجلس الادارة ، المستثمرون ، الجهات الحكومية ، الباحثين، الاقتصاديين) بالمعلومات الكافية في اتخاذ الخاصة بالاستثمار في الشركات الخاصة المساهمة في الاسواق المالية ، كما ان هذه ينبغي ان توفر المعلومات الكافية عن طبيعة نشاط الشركة وعن نقاط القوة والضعف في نشاطها ، وهذا ما قد ينعكس على الاداء المالي للشركة وعلى طبيعة القرارات الاستثمارية المتخذة من قبلها وبالأخص في جانب الاستثمارات المالية قصيرة الاجل .

١. **اهمية البحث :-** تبرز اهمية البحث من خلال معرفة مدى التزام الشركات العراقية بالمعيار المحاسبي الدولي (IFRS8) واثر ذلك كفاءة القرارات الاستثمارية لعينة من الشركات الخاصة المشاركة في سوق العراق للوراق المالي للمدة (٢٠٠٨-٢٠٢١) .

٢. **مشكلة البحث :-** تبرز مشكلة البحث من خلال طرح التساؤلات التالية :

أ. هل ان الشركات المأخوذة كعينة هي مطبقة لمتطلبات المعيار المحاسبي الدول (IFRS8) ؟

ب. هل ان الشركات المالية المأخوذة كعينة المساهمة في سوق العراق للأوراق المالية ذات اداء مالي عالي وقرارات استثمارية كفؤه ؟

ج. هل ان الالتزام بمتطلبات المعيار المحاسبي الدول (IFRS8) تأثير على كفاءة القرارات الاستثمارية لعينة من الشركات المشاركة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠٠٨-٢٠٢١) ؟

٣. **فرضية البحث :-** ينطلق البحث من فرضية مفادها (وجود علاقة تأثير موجبة بين الالتزام بالمعيار المحاسبي (IFRS8) وبين كفاءة القرارات الاستثمارية للشركات الصناعية العراقية المأخوذة كعينة) .

٤. **اسلوب البحث :-** اعتمد البحث على الاسلوب الوصفي (التحليلي) .

٥. **الحدود الزمانية والمكانية للبحث :-**

أ. الحدود الزمانية (٢٠١٨-٢٠٢١) .

ب. الحدود المكانية عينة مكونة من اربع شركات مشاركة في سوق العراق للأوراق المالية (شركة الصناعات الكيماوية، شركة بغداد للمشروبات الغازية ، شركة الخياطة الحديثة، شركة المنصور للصناعات الدوائية)

البحث الاول :- الاطار النظري للإبلاغ المالي

اولاً :- مفهوم الإبلاغ المالي

تقرير الإبلاغ المالي هو عبارة عن وثيقة توضح الأداء المالي لشركة أو منظمة خلال فترة زمنية محددة، حيث يُعد الإعداد والنشر الدوري للتقارير المالية أمراً هاماً للشركات والمؤسسات ، يعتبر تقرير الإبلاغ المالي أداة هامة لفهم أداء الشركة واستدراك الاتجاهات المالية (مصدر الاجنبي) .

و تلزم الشركات بإعداد ونشر تقارير مالية منتظمة لتلبية متطلبات الشفافية والإفصاح للمساهمين، المستثمرين، والجهات الرقابية (الوادي،

٢٠١٨، ص٣٣) .

يشمل الإبلاغ المالي العديد من المكونات إليك بعض العناصر الأساسية التي قد تكون جزءاً من تقرير الإبلاغ المالي:
١. القوائم المالية:

القوائم المالية هي مجموعة من التقارير المالية التي توضح الوضع المالي لشركة أو منظمة في نقاط زمنية محددة، إذ يساعد هذا التقرير في فهم قدرة الشركة أو المنظمة على توليد النقد وكيفية استخدامها لتمويل أنشطتها (اليقوي، ٢٠٢٠، ص ٥٧). وهذه القوائم المالية تعد أدوات حيوية لفهم الأداء المالي للشركة واتخاذ القرارات الاستراتيجية، تستخدم هذه التقارير من قبل المستثمرين، المديرين التنفيذيين، المساهمين، والجهات الرقابية لتقييم صحة واستدامة الأعمال المالية.

وتشمل القوائم المالية ثلاثة أقسام رئيسية وهي الميزانية (الميزان العمومي)، قائمة الدخل، وقائمة التدفق النقدي وكما يلي :-

أ. الميزانية (الميزان العمومي):- يظهر الأصول والالتزامات وحقوق الملكية للشركة في نقطة زمنية محددة، يتم تقسيم الميزانية إلى قسمين رئيسيين: الجزء الأصولي (Assets) والجزء الخصومي (Liabilities)، إذ تشمل الأصول العناصر التي تمتلكها الشركة (مثل النقد والاستثمارات والعقارات)، بينما تشمل الالتزامات الديون والالتزامات المستقبلية، أما حقوق الملكية تُظهر مقدار ممتلكات المساهمين في الشركة (الادهمي، ٢٠١٥، ص ٨٩).

ب. قائمة الدخل:- وتوضح الإيرادات والمصروفات التي تمثل النتيجة المالية لنشاط الشركة خلال فترة زمنية محددة (عادة سنة مالية)، إذ إن الإيرادات تشمل الدخل الرئيسي للشركة (مبيعات السلع أو الخدمات)، أما المصروفات فتشمل تكلفة الإنتاج والمصاريف العملية والضرائب وغيرها.

ج. قائمة التدفق النقدي :- وتوضح كيفية حركة النقدي داخل وخارج الشركة خلال فترة زمنية محددة، وتنقسم لثلاثة أقسام رئيسية:
(النشاطات التشغيلية والنشاطات التمويلية والنشاطات الاستثمارية) (Harry, 2015, P24).

٢. ملاحظات القوائم المالية:- وتُشير إلى التوضيحات والشروحات الإضافية التي تُرفق مع القوائم المالية وذلك لتوفير فهم أفضل للمستفيدين حول الأرقام والمعلومات المقدمة في تلك القوائم، إذ تلعب ملاحظات القوائم المالية دوراً هاماً في توضيح وتفسير البيانات المالية وتسهيل الضوء على بعض النواحي الرئيسية التي قد تكون غير واضحة أو تحتاج إلى تفسير إضافي، ويهدف وجود ملاحظات القوائم المالية إلى تعزيز الشفافية وتوفير سياق إضافي للقوائم المالية، مما يمكن المستخدمين من فهم أفضل للوضع المالي للشركة (الخرجي، ٢٠١٨، ص ٤٧). وتتمثل ملاحظات القوائم المالية بمجموعة من النقاط :-

أ. سياسات المحاسبة :- توضح السياسات التي تم اعتمادها من قبل الشركة أو المؤسسة في حساب الأرقام المالية، وتشمل مثل هذه المعلومات كيفية قيمة الأصول والالتزامات ومعايير الاعتراف بالإيرادات والمصروفات (العزاوي، ٢٠١١، ص ١٠١).

ب. تغييرات في السياسات المحاسبية :- إذا كانت هناك تغييرات في سياسات المحاسبة للشركة أو المؤسسة فيجب شرح تلك التغييرات وتأثيرها المحتمل على القوائم المالية.

ج. أحداث مهمة بعد نهاية الفترة المالية :- وتشمل أحداثاً حدثت بعد نهاية الفترة المالية وقد تؤثر على التقييم الحالي للوضع المالي (العامري، ٢٠٢٠، ص ٥٨).

د. معلومات عن الأطراف ذات الصلة :- توفير معلومات حول العلاقات المالية مع الشركات ذات الصلة أو الكيانات التابعة.

هـ. المخاطر والتحديات :- وتوضح الملاحظات للمخاطر المحتملة التي يمكن أن تؤثر على الأداء المالي في المستقبل (الباهلي، ٢٠١٥، ص ٨٧).

و. توضيحات إضافية حول الأرقام في القوائم المالية :- وهو تفسير للأرقام التي قد تبدو غامضة أو تحتاج إلى توضيح إضافي.

ز. تفسيرات حول الأحداث غير الروتينية :- إذا كانت هناك أحداث غير عادية أو استثنائية أثرت على النتائج المالية، يتعين توضيحها.

٣. تقارير الإدارة:

تقارير الإدارة وهي وثائق تُعد من قبل فريق الإدارة في شركة أو منظمة لتوضيح وشرح أداء الشركة والتطورات الحالية، إذ تشكل هذه التقارير وسيلة لتواصل الرؤية والإستراتيجية التي يتبناها المدراء التنفيذيين مع مختلف أعضاء الشركة، بما في ذلك المساهمين والمستثمرين،

وتلعب تقارير الإدارة دورًا حيويًا في توفير فهم شامل للمجتمع الداخلي والخارجي بخصوص أداء وتوجهات الشركة، وتساعد في بناء الثقة والشفافية بين الشركة والمحيط الخارجي (الموسوي، ٢٠٢١، ص ٦٩).

وهناك بعض العناصر الشائعة التي قد تتضمنها تقارير الإدارة:-

- أ. ملخص التقرير:- و يقدم لمحة عامة حول المواضيع الرئيسية والتطورات التي سيتم مناقشتها في التقرير.
- ب. الأداء المالي:- و يقدم تقييمًا للأداء المالي الحالي، مع التركيز على العوائد، التكاليف، والربحية، كما ويمكن أن يتناول أيضًا توقعات الأداء المالي المستقبلي.
- ج. التطورات التشغيلية:- ويوفر نظرة عامة حول تطورات العمليات اليومية للشركة، ويمكن أن يشمل التغييرات في الإنتاج، التوريد، والتسويق.
- د. الاستراتيجية والتوجهات المستقبلية:- ويشرح الأهداف الاستراتيجية للشركة والخطط المستقبلية لتحقيقها (الشمري، ٢٠١٤، ص ٥٠).
- هـ. المخاطر والفرص:- يتناول التحديات والمخاطر التي قد تؤثر على الأداء المستقبلي، بالإضافة إلى الفرص المحتملة.
- و. التطورات التنظيمية:- ويعرض أي تغييرات في هيكل المؤسسة أو التركيب التنظيمي.
- ز. المسائل البيئية والاجتماعية والحوكمة:- ويمكن أن يشمل معلومات حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية، وسياسات الحوكمة.
- ح. الابتكار والتكنولوجيا:- يعكس التقدم في مجال التكنولوجيا وكيف يتم استخدامه لتحسين العمليات أو تقديم منتجات وخدمات جديدة (الدليمي، ٢٠١٧، ص ٨١).

٤. تقارير المراجعة:

تقارير المراجعة وهي وثائق تُعد من قبل المراجعين الماليين أو مكاتب المحاسبة المستقلة لتقديم تقييم غير تحفظي حول صحة ودقة القوائم المالية لشركة أو كيان ما، ويتم إعداد هذه التقارير بعد إجراء عمليات مراجعة دقيقة للسجلات المالية والمعاملات المالية للكيان، ان تقارير المراجعة تلعب دورًا حيويًا في تعزيز الثقة بين المستخدمين الداخليين والخارجيين للمعلومات المالية، كما وتعزز الشفافية والمصادقية في البيئة المالية والأعمال (العلي، ٢٠٠٨، ص ١٠٤).

العناصر الرئيسية التي قد تتضمنها تقارير المراجعة تشمل:-

- أ. توضيح نطاق المراجعة:- اذ يتطلب تحديد نطاق العمل المراجع، بما في ذلك الفترة الزمنية المغطاة والجوانب المالية المحددة التي تم فحصها.
- ب. تقييم الإجراءات المتبعة:- اذ يتطلب شرح الإجراءات التي تم اتخاذها خلال عملية المراجعة، بما في ذلك الاستفسارات، والتدقيق، والتقييمات.
- ج. تقييم المخاطر:- ويشمل تحليل المراجع للمخاطر المحتملة وتقديم تقييم حول كيفية تأثيرها على القوائم المالية (Al-Wandi، ٢٠١٩، P47).
- د. الاتفاقيات والأوضاع غير الموضحة:- ويتم التأكد من وجود شرح حول أي اتفاقيات أو شروط قد تؤثر على التقييم الحالي للوضع المالي.
- هـ. توضيحات حول المعلومات الأخرى:- اذ يمكن تقديم شرح حول موضوعات أخرى ذات أهمية والتي يراها المراجع أنها تحتاج إلى توضيح إضافي.
- و. الاستنتاجات:- يقدم تقييم نهائي حول ما إذا كانت القوائم المالية تعكس بدقة وفي شكل صحيح الوضع المالي للشركة أو المؤسسة.
٥. معلومات إضافية:- و يمكن أن تتضمن تفاصيل حول المشروعات الجديدة، التوسع، التغييرات في هيكل التمويل، ومعلومات أخرى ذات أهمية (العنزي، ٢٠٢٠، ص ٤١).

ثالثاً:- معايير الإبلاغ المالي

معايير الإبلاغ المالي وهي مجموعة من القواعد والمبادئ التي يتبعها الشركات والمؤسسات عند إعداد تقاريرها المالية. هذه المعايير تهدف إلى تحديد الطريقة التي يتم بها تحديد وقياس العناصر المالية وتقديم هذه المعلومات بطريقة دقيقة وموحدة، تهدف هذه المعايير إلى تحقيق الشفافية والمقارنة بين التقارير المالية للشركات في مختلف الأسواق العالمية، اذ يجب على الشركات اتباع هذه المعايير عند

إعداد تقاريرها المالية لضمان توحيد المعلومات وتوفير معلومات دقيقة ومقارنة ، وهناك بعض المعايير الرئيسية في هذا السياق
-: (Leon,2014,P27)

١. معايير المحاسبة الدولية: (IFRS)

تمثل IFRS مجموعة من المعايير المحاسبية التي تم تطويرها ونشرها من قبل المعهد الدولي للمحاسبين (IASB) ، تستخدم هذه المعايير على نطاق واسع في العديد من الدول حول العالم وتهدف إلى تحقيق توحيد وإعداد التقارير المالية (السلطاني، ٢٠١٦، ص ٢٢)

٢. معايير المحاسبة الأمريكية: (US GAAP)

وتستخدم في الولايات المتحدة وهي مجموعة من المعايير المحاسبية التي تم تطويرها وصدورها من قبل المؤسسة المالية الأمريكية (FASB). US GAAP تحدد كيفية إعداد التقارير المالية للشركات الأمريكية.

٣. اللوائح الدولية لسوق رأس المال: (IFRS Standards for SMEs)

وتمثل هذه المعايير إصدارًا خاصًا للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، مما يوفر إطارًا أبسط ومناسبًا لحجم ونطاق أعمالها.

٤. معايير المحاسبة البريطانية: (UK GAAP)

تعتمد في المملكة المتحدة وتمثل مجموعة من المعايير المحاسبية التي تم تطويرها لتنظيم إعداد التقارير المالية في هذا السياق.

٥. معايير المحاسبة الكندية: (Canadian GAAP)

تستخدم في كندا وتعتبر معيارًا محاسبيًا يتماشى مع اللوائح المحاسبية الكندية (جهاز، ٢٠١٩، ص ٢٠) .

رابعاً :- معايير المحاسبة الدولية (IFRS)

كما ذكرنا اعلاه بان المعايير المحاسبية الدولية (IFRS) هي مجموعة من المعايير المحاسبية الصادرة عن المجلس الدولي للمعايير المحاسبية (IASB) ، والتي تهدف إلى توحيد الممارسات المحاسبية حول العالم، إذ تمثل IFRS مجموعة من القواعد والمبادئ التي يجب أن تتبعها الشركات عند إعداد البيانات المالية، مما يجعلها قابلة للمقارنة بين الشركات والصناعات في مختلف أنحاء العالم (الغبان، ٢٠٢٠، ص ٨٥) . وتأتي IFRS بدورها كاستجابة للحاجة المتزايدة إلى توحيد المعايير المحاسبية في ظل التفاعل المتزايد بين الأسواق المالية العالمية. من خلال تبني IFRS ، يمكن للشركات العاملة في بلدان مختلفة أن تتوافق مع معايير محاسبية مشتركة، مما يساهم في تحسين الشفافية وزيادة الثقة في الأسواق المالية العالمية. ويتم تحديث IFRS بشكل دوري من قبل IASB لتأخذ في اعتبارها التطورات الاقتصادية والتكنولوجية والتشريعات الدولية، و يمكن للشركات العاملة على مستوى عالمي أو الشركات التي تخطط للاكتتاب أو التداول عبر الحدود الالتزام بتوجيهات IFRS لضمان التقارير المالية الدقيقة والشفافة (البشار، ٢٠٢١، ص ٤٧) .

والذين تم نشرهم من قبل المجلس الدولي للمعايير المحاسبية (IASB) تشمل هذه المعايير :

- IFRS 1: الاعتماد الأولي للمعايير المحاسبية الدولية
- IFRS 2: المكافآت المستحقة
- IFRS 3: الجمع بين الأعمال
- IFRS 4: التأمينات
- IFRS 5: الأنشطة التي تم التخلي عنها
- IFRS 6: الاستكشاف وتقييم الموارد المستعملة
- IFRS 7: الوحدات المالية
- IFRS 8: القطاعات العملية
- IFRS 9: الأدوات المالية
- IFRS 10: التوحيد
- IFRS 11: المشروعات المشتركة
- IFRS 12: المعلومات المفصلة عن المصالح في الكيانات
- IFRS 13: تقييم القيم العادلة

- IFRS 14: الاعتماد الأولي للمعايير المحاسبية الدولية (للكيانات ذات الفروع المحدودة)
- IFRS 15: الإيرادات من العقود مع العملاء
- IFRS 16: الإيجار

وسنركز على المعيار رقم (٨) باعتباره هو المتغير المستقل في بحثنا .

خامساً :- المعيار المحاسبي (IFRS8) (القطاعات العملية)

ان المعيار رقم (٨) والذي يحمل عنوان - IFRS 8 "القطاعات العملية" يتناول مسألة تقسيم الكيانات الاقتصادية إلى قطاعات عملية وتقديم المعلومات المالية حسب هذه القطاعات، و يهدف هذا المعيار إلى توفير إفصاح أفضل حول أداء الكيان من خلال تحليل النتائج المالية والموارد المستخدمة في كل قطاع عملي(. ويشمل هذا المعيار النقاط الرئيسية التالية :-

١. تعريف القطاعات العملية: - اذ يطلب من الكيانات تحديد قطاعات عملها استناداً إلى كيفية تنظيم الأنشطة وتحقيق الأرباح والخسائر.
٢. تقديم المعلومات المالية حسب القطاعات :- اذ يجب على الكيانات تقديم المعلومات المالية المتعلقة بالإيرادات والنتائج التشغيلية والأصول حسب القطاعات.
٣. تقديم المعلومات المالية الثانوية :- ويمكن أيضاً توفير معلومات إضافية حول قطاعات العمل والتغيرات في هذه القطاعات. ويهدف هذا المعيار إلى توفير رؤية أفضل حول كيفية أداء الكيان في مجالات أعماله المختلفة، هذا الامر يساعد المستثمرين في اتخاذ قراراتهم بالاستثمار في قطاع معين غير الآخر .

المبحث الثاني :- الاطار النظري للقرارات الاستثمارية

أولاً :- مفهوم القرار الاستثماري

ان قرارات الاستثمار تشير إلى القرارات التي يتخذها المستثمرون لتحديد كيفية استخدام رؤوس اموالهم الخاصة بطريقة تعود بالفائدة عليهم، اذ ان هذه القرارات تشمل الاستثمار في الأصول المالية مثل (الأسهم والسندات)، أو الاستثمار في المشروعات التجارية والعقارات، وهناك بعض الجوانب الرئيسية التي يجب مراعاتها عند قيام المستثمر (فرد، شركة، مؤسسة) باتخاذ قرارات الاستثمار وهي (الجبوري، ٢٠١٥، ص٦٦) :-

١. تحليل الفرصة :- وذلك من خلال :
 - دراسة وتحليل الفرص الاستثمارية المتاحة، سواء في السوق المالية أو الأعمال التجارية.
 - تقييم العائد المتوقع مقابل المخاطر المحتملة.
٢. الأهداف الاستثمارية :- ويقصد به تحديد الأهداف الاستثمارية الشخصية أو المؤسسية، مثل تحقيق العائد المالي أو تحقيق نمو رأس المال.
٣. تحديد الفئة الاستثمارية :- ويعني اختيار نوع الاستثمار المناسب، سواء كان ذلك في (الأسهم، السندات، السلع، العقارات، أو أصول أخرى) .
٤. التنوع :- المقصود به قيام المستثمر بتقسيم رأس المال على أصول متنوعة لتقليل المخاطر المحتملة.
٥. التقييم المالي :- ويعني قيام المستثمر بتحليل مالي لتحديد قيمة الاستثمار المتوقعة والتكاليف المرتبطة به.
٦. المدى الزمني :- ويعني تحديد المدى الزمني المخطط للاستثمار، سواء كان ذلك استثماراً قصيراً أو متوسطاً أو طويلاً الأجل.
٧. تقييم المخاطر :- ويقصد به قيام التقييم المخاطر المحتملة وتطوير استراتيجيات للتعامل معها.
٨. الرصد والتقييم المستمر :- ويقصد به متابعة أداء الاستثمار وضبط الاستراتيجية عند الحاجة.
٩. السيولة :- ويقصد به قيام المستثمر بالنظر في قابلية تحويل الاستثمار إلى نقدية وتأمين سيولة كافية.
١٠. التشريعات والضوابط :- الالتزام بالتشريعات والضوابط المحلية والدولية المتعلقة بالاستثمار .

من خلال ما ورد اعلاه نستنتج بان عمليات اتخاذ القرارات الاستثمارية تتطلب فهماً عميقاً للأسواق المالية والتحليل المالي، بالإضافة إلى القدرة على تقييم المخاطر واتخاذ القرارات الاستراتيجية الصائبة لتحقيق الأهداف المستهدفة المنشودة (الحيالي، ٢٠٢٠، ص٧٨)

ثانياً :- المؤشرات المالية المستخدمة في اتخاذ القرارات الاستثمارية

هناك العديد من المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها لاتخاذ قرارات استثمارية، اذ يعتمد اختيار المؤشرات على نوع الاستثمار والأهداف المالية للمستثمر، و فيما يلي بعض المؤشرات المالية الشائعة التي يمكن أن تساعد في توجيه قرارات الاستثمار (Brown, 2020,P35) :-

١. نسبة الربحية: - (Profitability Ratios) :- وتشمل هذه النسبة ما يلي :
 - صافي الربح إلى المبيعات: (Net Profit Margin) يعكس هذا المؤشر نسبة الربح إلى إجمالي المبيعات ويظهر كم نسبة من المبيعات تحول إلى أرباح.
 - عائد الاستثمار: (Return on Investment – ROI) يقيس كم نسبة من الاستثمار الإجمالي تم تحقيقها كأرباح.
٢. نسب الديون: (Debt Ratios)
 - نسبة الديون إلى حقوق المساهمين: (Debt-to-Equity Ratio) تعكس هذه النسبة كمية الديون بالمقارنة مع حقوق المساهمين وتوفر فكرة عن مدى تمويل الشركة بالديون.
 - ٣. نسب السيولة: (Liquidity Ratios) :- وتشمل هذه النسبة :-
 - نسبة التيار السريع: (Quick Ratio) تعكس القدرة على تحمل الشركة للالتزامات الفورية دون الحاجة إلى بيع المخزون.
 - نسبة التشغيل الذاتي: (Operating Cash Flow Ratio) تقيس القدرة على توليد النقدية من الأنشطة التشغيلية.
 - ٤. مؤشرات السوق:
 - نسبة الربح إلى العائد: (Price-to-Earnings Ratio – P/E) يعكس هذا المؤشر كمية المال التي يدفعها المستثمرون مقابل كل دولار من الأرباح.
 - عائد الأرباح: (Earnings Yield) هو العكس التام لنسبة الربح إلى العائد، حيث يقيس كم نسبة من السعر يمكن الحصول عليها من خلال الأرباح.

ثالثاً :- المخاطر المرتبطة باتخاذ القرارات الاستثمارية :-

- تتعلق المخاطر المرتبطة بالقرارات الاستثمارية بالعديد من العوامل التي قد تؤثر على نجاح الاستثمار وعائداته، وهناك العديد من المخاطر التي تواجه المستثمرين (افراد، شركات ، مؤسسات ، نذكر منها ما يلي (الاسود، ٢٠٢١، ص٤٧) :-
١. المخاطر السوقية: وهي كما يلي :-
 - تقلبات أسعار الأصول: تغيرات في أسعار الأسهم، السلع، والعملات يمكن أن تؤثر على قيمة الاستثمارات.
 - مخاطر الفائدة: تغيرات في أسعار الفائدة يمكن أن تؤثر على تكلفة الاقتراض وقيمة السندات.
 ٢. المخاطر الائتمانية: وتشمل عدم القدرة على استرداد الأموال المستدانة أو عدم الحصول على العوائد المتوقعة من الاستثمارات.
 ٣. المخاطر التشغيلية: وتشمل :-
 - تعطل الإنتاج أو مشاكل في سلسلة التوريد قد تؤثر على أداء الشركات.
 - تغيرات في السياسات الحكومية أو اللوائح يمكن أن تؤدي إلى تكاليف إضافية أو قيود.
 ٤. المخاطر القانونية والتنظيمية:- وتشمل التغيرات في القوانين والتشريعات قد تؤثر على العمليات التجارية والربحية.
 ٥. المخاطر العملاتية: - وتشمل تقلبات في سعر الصرف يمكن أن تؤثر على قيمة الاستثمارات في عملات أجنبية.
 ٦. المخاطر السياسية:- وتشمل التوترات السياسية، النزاعات، والتغيرات الحكومية يمكن أن تؤثر على الأسواق والاستثمارات.
 ٧. المخاطر البيئية والاجتماعية: وتشمل التغيرات في الوعي البيئي أو الضغط الاجتماعي يمكن أن تؤثر على سمعة الشركات وقيمتها.
 ٨. رابعاً :- القرارات الاستثمارية في الشركات الصناعية

قرارات الاستثمار في الشركات الصناعية تشمل مجموعة واسعة من الاعتبارات والعوامل التي يجب أن تؤخذ في اعتبارك، وهناك بعض النقاط الرئيسية التي يجب مراعاتها وهي :- (العبدلي، ٢٠١٢، ص٩٣)

١. تقييم الاحتياجات الرأسمالية: وتعني القيام بتحليل الاحتياجات الرأسمالية للشركة، وحدد ما إذا كانت هناك حاجة للاستثمار في معدات جديدة، تقنيات متطورة، أو توسيع القدرات الإنتاجية.
 ٢. تحليل التكلفة والعائد: وتعني بأنه يجب أن يتم تقدير التكاليف المتوقعة للمشروع أو الاستثمار المقترح بعناية، إلى جانب تقدير العائد المتوقع. تحليل نسبة العائد على الاستثمار (ROI) يمكن أن يساعد في تحديد جدوى المشروع.
 ٣. تقييم التكنولوجيا والابتكار: أي يجب على الشركات الصناعية مراجعة التكنولوجيا المتاحة والتطورات الابتكارية للتأكد من أنها تستفيد من أحدث التقنيات لتعزيز الكفاءة وتحسين الجودة.
 ٤. التزام مع الطلب السوقي: - ومعناه القيام بتحليل الطلب السوقي للمنتجات أو الخدمات التي ستم معالجتها من خلال الاستثمار. يجب أن يكون الاستثمار متزامناً مع احتياجات السوق والتوقعات.
 ٥. التوافق مع القوانين واللوائح: - ويعني التأكد من أن الاستثمار يتوافق مع جميع القوانين واللوائح المحلية والدولية المعمول بها في الصناعة.
 ٦. تقييم المخاطر: - أي يجب تقييم المخاطر المحتملة للمشروع أو الاستثمار، وتطوير استراتيجيات للتعامل مع هذه المخاطر بشكل فعال.
 ٧. الاستدامة البيئية والاجتماعية: - أي يجب أن يأخذ في اعتباره الشركات الصناعية الاستدامة البيئية والاجتماعية، وضمان أن الاستثمارات لا تؤثر سلباً على البيئة أو المجتمع المحلي.
 ٨. التكامل مع الخطة الاستراتيجية للشركة: - أي يجب أن يكون الاستثمار جزءاً من خطة استراتيجية أو رؤية طويلة الأمد للشركة. يجب أن يساهم الاستثمار في تحقيق أهداف النمو والتنمية للشركة.
 ٩. تقييم القدرات الداخلية: أي يجي القيام بتقييم قدرات الشركة الداخلية لضمان أنها قادرة على إدارة وتنفيذ المشروع أو الاستثمار بنجاح.
 ١٠. تحليل السوق العالمية: - وهو في حال كان للشركة نشاط عالمي، يجب أن تقوم بتحليل السوق العالمية وتأثير التقلبات الاقتصادية والتجارية على الأعمال.
- أي باختصار، تتطلب قرارات الاستثمار في الشركات الصناعية مزيجاً من التحليل المالي، والاستراتيجية الصناعية، والتقييم البيئي والاجتماعي (النائب، ٢٠١٨، ص ٥٠).

المبحث الثالث :- الإبلاغ المالي القطاعي في ظل (IFRS 8) وانعكاساته على كفاءة القرارات الاستثمارية (دراسة تطبيقية في لعينة

من الشركات الصناعية في سوق العراق للأوراق المالية)

أولاً :- وصف لمجتمع العينة

ان مجتمع العينة منكون من (٤) شركات عراقية مساهمة في سوق العراق للوراق المالية ونحلل مدى التزامها بتطبيق المعيار المحاسبي الدول (IFRS8)، وهذه الشركات هي (شركة الصناعات الكيماوية العصرية/ مساهمة خاصة ، شركة بغداد للمشروبات الغازية/ مساهمة خاصة ، شركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية ومواد التجميل والمياه المعقمة (مساهمة خاصة) ، شركة الخياطة الحديثة / مساهمة خاصة) للمدة (٢٠١٨-٢٠٢١) .

كما سيجري التقييم لمدى انعكاس ذلك الالتزام للمعيار المحاسبي اعلاه على القرارات الاستثمارية لهذه الشركات ومدى انعكاسه على ادائها المالي .

ثانياً :- تحليل واقع التزام الشركات المأخوذة كعينة بالمعيار المحاسبي (IFRS8) :-

جدول رقم (١) مدى التزام الشركات العينة بمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي (IFRS8)

اسم الشركة	السنة	التعريف بالقطاع	تقديم البيانات المالية	تقديم بيانات مالية
شركة الصناعات الكيماوية العصرية	٢٠١٨	ملتزم	ملتزم	ثانوية
	٢٠١٩	ملتزم	ملتزم	ثانوية
	٢٠٢٠	ملتزم	ملتزم	ثانوية

ملتزم	ملتزم	ملتزم	٢٠٢١	
ملتزم	ملتزم	ملتزم	٢٠١٨	شركة بغداد للمشروبات الغازية
ملتزم	ملتزم	ملتزم	٢٠١٩	
ملتزم	ملتزم	ملتزم	٢٠٢٠	
ملتزم	ملتزم	ملتزم	٢٠٢١	
ملتزم	ملتزم	ملتزم	٢٠١٨	شركة المنصور للصناعات ومستلزمات والمياه الطبيه
ملتزم	ملتزم	ملتزم	٢٠١٩	
ملتزم	ملتزم	ملتزم	٢٠٢٠	
ملتزم	ملتزم	ملتزم	٢٠٢١	
ملتزم	ملتزم	ملتزم	٢٠١٨	شركة الخياطة الحديثة
ملتزم	ملتزم	ملتزم	٢٠١٩	
ملتزم	ملتزم	ملتزم	٢٠٢٠	

الجدول اعلاه اعد من قبل الباحث استناداً الى تقارير مراقبي الحسابات المنشورة على الصفحة الرسمية لهيئة الاوراق المالية ، <https://www.isc.gov.iq/?do=list&type=allcompany>

من خلال الجدول اعلاه ومن خلال الاطلاع على التقارير المالية السنوية وتقارير الادارة وتقارير مراقبي الحسابات للشركات اعلاه والمنشورة في الصفحة الرسمية لهيئة الاوراق المالية العراقية ولل سنوات (٢٠١٨-٢٠٢١) ، بان جميع الشركات ملتزمة بمتطلبات المعيار المحاسبي (IFRS8) ، وهذا الامر ايجابي جداً، اذ ان هذا الامر يعني بان هذه الشركات هي شركات رصينة ومناسبة للاستثمار المالي ، وان الامر يعني ايضاً بان هيئة الاوراق المالية العراقية هي مؤسسة ضابطة للشركات التي ترغب بالتداول فيها .

ثالثاً :- تحليل الواقع المالي للشركات العينة من خلال بعض المؤشرات

جدول رقم (٢)

اسم الشركة	السنة	السيولة	صافي الربح
شركة الصناعات الكيماوية العصرية	٢٠١٨	4179411675	-232796758
	٢٠١٩	3116697590	.
	٢٠٢٠	2879616213	-168823310
	٢٠٢١	2842059105	-61773820
شركة بغداد للمشروبات الغازية	٢٠١٨	1.19012E+11	43497718749
	٢٠١٩	1.64407E+11	50779793774
	٢٠٢٠	2.4145E+11	61158177606
	٢٠٢١	2.30314E+11	53351593152
شركة المنصور للصناعات الدوائية ومستلزمات التجميل والمياه الطبيه	٢٠١٨	4629714069	76095830
	٢٠١٩	2252536686	.
	٢٠٢٠	1090694375	374040630
	٢٠٢١	521159027	-385134823
شركة الخياطة الحديثة	٢٠١٨	2475862183	593370958
	٢٠١٩	2429861430	390970725

386870677	2536439179	٢٠٢٠
251998828	2848968939	٢٠٢١

الجدول اعلاه اعد من قبل الباحث استناداً الى تقارير مراقبي الحسابات المنشورة على الصفحة الرسمية لهيئة الاوراق المالية ،
<https://www.isc.gov.iq/?do=list&type=allcompany>

من خلال الجدول اعلاه والذي اظهر بيانات السيولة صافي الارباح للشركات الاربع المشار اليها اعلاه ، اذ تم الحصول على تلك البيانات من خلال تقارير مراقبي الحسابات المنشورة في هيئة الاوراق المالية . اذ نلاحظ من خلال الجدول رقم (٢) اعلاه بان شركتي بغداد للمشروبات الغازية وشركة الخياطة الحديثة هي الافضل في الاداء المالي كونها قد حققت ارباح خلال المدة (٢٠١٨-٢٠٢١) ولم تحقق أي خسائر ، فضلاً الى انها كما نلاحظ ذات نسبة سيولة متزايدة خلال المدة المذكورة . اما بالنسبة لشركة المنصور للصناعات الدوائية فقط حققت خسائر خلال العام ٢٠٢١ ، وخلال العام ٢٠١٩ كانت نتيجة النشاط (٠) ، اما خلال الاعوام (٢٠١٨ ، ٢٠٢٠ ، ٢٠٢١) فقد حققت ارباحاً لذلك يمكن الحكم على ادائها المالي بانه ضعيف ومتقلب أي لا يخدم المستثمر في المالي (اسهم ، سندات) فيما لو قرر الاستثمار فيها ، فضلاً عن تقلب نسبة سيولتها بين الارتفاع والانخفاض . اما شركة الصنائع العصرية فهي الاسوء من ناحية ادائها المالي فقط حقق كما لاحظنا في الجدول رقم (٢) اعلاه خسائر على مدى السنوات (٢٠١٨ ، ٢٠٢٠ ، ٢٠٢١) ، اما العام (٢٠١٩) فقط كانت نتيجة نشاطها صفرية، فضلاً عن انخفاض مستمر في نسب سيولتها ، وهذا يجعلنا نحكم عليها بانه من الشركات الفاشلة جداً في مجال الاستثمار المالي (الاسهم ، السندات) .

رابعاً :- تحليل العلاقة بين مدى الالتزام بالمعيار المحاسبي (IFRS8) واثرها الاستثمار المالي للشركات العينة للمدة (٢٠١٨-٢٠٢١)

جدول رقم (٣)

اسم الشركة	السنة	التعريف بالقطاع المختص	تقديم البيانات المالية	تقديم بيانات مالية ثانوية	الاستثمار المالي
شركة الصنائع الكيماوية العصرية	٢٠١٨	ملتزم	ملتزم	ملتزم	41422000
	٢٠١٩	ملتزم	ملتزم	ملتزم	0
	٢٠٢٠	ملتزم	ملتزم	ملتزم	0
	٢٠٢١	ملتزم	ملتزم	ملتزم	0
شركة بغداد للمشروبات الغازية	٢٠١٨	ملتزم	ملتزم	ملتزم	0
	٢٠١٩	ملتزم	ملتزم	ملتزم	0
	٢٠٢٠	ملتزم	ملتزم	ملتزم	0
	٢٠٢١	ملتزم	ملتزم	ملتزم	0
شركة المنصور للصناعات الدوائية ومستلزمات التجميل والمياه الطبية	٢٠١٨	ملتزم	ملتزم	ملتزم	٠
	٢٠١٩	ملتزم	ملتزم	ملتزم	٠
	٢٠٢٠	ملتزم	ملتزم	ملتزم	٠
	٢٠٢١	ملتزم	ملتزم	ملتزم	٠
شركة الخياطة الحديثة	٢٠١٨	ملتزم	ملتزم	ملتزم	٨٧١٥٢٠٠٠
	٢٠١٩	ملتزم	ملتزم	ملتزم	٧١٦٧٢٤٣٠
	٢٠٢٠	ملتزم	ملتزم	ملتزم	٧١٦٧٢٤٣٠
	٢٠٢١	ملتزم	ملتزم	ملتزم	٩٤٩٩٤٠٠٠

الجدول اعلاه اعد من قبل الباحث استناداً الى تقارير مراقبي الحسابات المنشورة على الصفحة الرسمية لهيئة الاوراق المالية ،
<https://www.isc.gov.iq/?do=list&type=allcompany>

من خلال الجدول رقم (٣) نلاحظ ان الشركات المأخوذة كعينة هي ملتزمة بمتطلبات المعيار المحاسبي (IFRS8) وللسنوات (٢٠١٨-٢٠٢١) . بينما نلاحظ ان حجم الاستثمارات المالية قصيرة الاجل للشركات الاربعة اعلاه هو مختلف من شركة لآخرى .
اذ نلاحظ ان شركة الصناعات الكيماوية العصرية استثمرت في الاصول قصيرة الاجل خلال سنة (٢٠١٨) فقط ، اما السنوات (٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢١) فلم تستثمر ابداً.

اما شركات (بغداد للمشروبات الغازية، شركة المنصور للصناعات الدوائية ومستلزمات التجميل والمياه الطبية) فلم تستثمر في الاصول المالية قصيرة الاجل خلال السنوات (٢٠١٨-٢٠٢١) .

اما شركة الخياطة الحديثة فقط استثمرت اموالها في الاصول المالية قصيرة الاجل وللسنوات (٢٠١٨-٢٠٢١) وبمعدل متزايد .
ومن خلال ما ورد اعلاه نلاحظ ان الالتزام بالمعيار المحاسبي الدولي (IFRS8) للشركات المأخوذة كعينة لم ينعكس على كفاءة القرارات الاستثمارية ، وذلك لان اغلبها لم تستثمر أي مبلغ في الاصول المالية قليلة الاجل (الاسهم والسندات) بالرغم من انها بقيت في التداول في سوق الاوراق المالية العراقية، أي انها لم تعتمد على نظرية المحفظة الاستثمارية في ادارة اموالها ، بل فضلت الاحتفاد في موجوداتها المتداولة بشكل (نقدية، مخزون) وبنسب كبيرة وهذا الامر يعرضها في المستقبل لعدة مخاطر وبالذات المخاطر المالية ويعود السبب في عدم قيام اغلب الشركات اعلاه بالاستثمار في الاصول المالية قصيرة الاجل الى ما يلي :-

- ان سوق العراق للأوراق المالية هو سوق هو سوق ناشئ وضعيف التداول وهذا الامر يقلل من رغبة الاطراف المتداولة به من الاستثمار في الاصول المالية المطروحة فيه.
- عدم الاستقرار الامني والسياسي وهذا الامر يجعل الشركات المتداولة فيه تمتاز بالخوف الشديد من اخراج اصولها المالية خارج نطاق الشركة .
- عدم وجود رؤية واضحة من قبل الشركات في وضع استراتيجيات معينة لإدارة حجم نشاطها وهذا الامر يولد عدم رغبتها في الدخول باي التزام مالي حتى لو كان قصير الاجل .

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

١. ان الشركات المالية المأخوذة كعينة للبحث هي ملتزمة بمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي (IFRS8) .
٢. ان الالتزام بالمعيار المحاسبي الدولي (IFRS8) للشركات المأخوذة كعينة لم ينعكس على كفاءة القرارات الاستثمارية ، وذلك لان اغلبها لم تستثمر أي مبلغ في الاصول المالية قليلة الاجل (الاسهم والسندات) بالرغم من انها بقيت في التداول في سوق الاوراق المالية
٣. ان السبب في عدم قيام اغلب الشركات اعلاه بالاستثمار في الاصول المالية قصيرة الاجل الى ما يلي :-
- ان سوق العراق للأوراق المالية هو سوق هو سوق ناشئ وضعيف التداول وهذا الامر يقلل من رغبة الاطراف المتداولة به من الاستثمار في الاصول المالية المطروحة فيه.
- عدم الاستقرار الامني والسياسي وهذا الامر يجعل الشركات المتداولة فيه تمتاز بالخوف الشديد من اخراج اصولها المالية خارج نطاق الشركة .
- عدم وجود رؤية واضحة من قبل الشركات في وضع استراتيجيات معينة لإدارة حجم نشاطها وهذا الامر يولد عدم رغبتها في الدخول باي التزام مالي حتى لو كان قصير الاجل .
٤. من خلال ما ورد اعلاه تم نفي فرضية البحث التي تنص (وجود علاقة تأثير موجبة بين الالتزام بالمعيار المحاسبي (IFRS8) وبين كفاءة القرارات الاستثمارية للشركات الصناعية العراقية المأخوذة كعينة) .

ثانياً :- التوصيات

١. ضرورة تطبيق الشركات للمعيار الدولية الحديثة في مجال ادارة اموالها وبالذات قصيرة الاجل .

٢. ضرورة تطبيق الشركات العراقية المعايير الدولية الحديثة في مجال ادارة المخاطر المالية عند اتخاذ قراراتها الاستثمارية ، وهذا ما يضمن توزيع المخاطر المختلفة التي قد تتعرض لها مستقبلا ، وبالأخص وان البيئة الاستثمارية العراقية هي بيئة خطرة ومحاطة بالعديد من التحديات .
٣. يجب ان تكون تقارير مراقبي الحسابات ذات تأثير على الاداء المالي للشركات والمنشآت المستفيدة من هذه التقرير وذلك لكون ان مراقب الحسابات هو شخص مهني ومستقل ، وبالتالي يجب عليه تحديد نقاط القوة والضعف في اداء الجهات الخاضعة للرقابة ، وبالتالي تمكين الادارة ومجلس الادارة من الاستفادة من تلك المعلومات في تصحيح المسارات الخاطئة في الشركة والتنبؤ بالأحداث اللاحقة ، وبالذات ما هو متعلق بإدارة موجوداتها واستثمار امولها .

أعلى النموذج

١. صباح مهدي محمد الوادي، الابلاغ المالي للمؤسسات التجارية، دار اليقين للنشر والتوزيع، العراق- بغداد، ٢٠١٨.
٢. صلاح احمد اليعقوبي، تحليل القوائم المالية للشركات، الود للخدمات الجامعية والنشر والتوزيع، العراق- بغداد، ٢٠٢٠.
٣. محمد غضبان محمد الادهمي، تحليل القوائم المالي، مؤسسة اسوان للطباعة والنشر والتوزيع، مصر- القاهرة، ٢٠١٥.
٤. د. نزار عمار محمود الخزرجي، الادارة المالية المتقدمة ، مجموع الاحمد للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، بغداد- العراق، ٢٠١٨.
٥. سلام جواد عبود العزاوي، تحليل القوائم المالية وتقنيات التنبؤ، دار المصطفى للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، ٢٠١١ .
٦. د. مهدي عمران علي العامري، اساس التحليل المالي للشركات ، مؤسسة الفحطان للنشر والتوزيع، دمشق-سوريا، ٢٠٢٠.
٧. د. قتيبة عبد الحق حمزة الباهلي، استراتيجيات التحليل المالي في المؤسسات المالية، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ٢٠١٥.
٨. د. سلام جبار سلمان الموسوي، محاسبة الشركات والتحليل المالي، مجموع المعز للخدمات الجامعية والبحثية والنشر ، القاهرة- مصر، ٢٠١٤.
٩. د. علي حمزة علوان الشمري، طرق التنبؤ المالي في الاسواق المالية، دار الوداد للنشر والتوزيع، الاسكندرية- مصر، ٢٠١٤.
١٠. د. ليث محمود ياسر الدليمي، التحليل المالي للشركات المالية، دار الأوائل للطباعة والنشر ، بغداد- العراق، ٢٠١٧.
١١. د. محمد حمزة جواد العلي، الاستثمار المالي والتحليل المالي، مؤسسة العمار للنشر والتوزيع، بغداد- العراق، ٢٠٠٨.
١٢. د. علاء محمد صادق الغنزي، التحليل المالي وتأثيره على القرارات الاستثمارية، دار المرتضى ، بغداد- العراق، ٢٠٢٠.
١٣. علي كاظم عبد الحمزة السلطاني، معايير المحاسبة الدولية (IFRS) ، الهدى للخدمات الجامعية والاكاديمية والنشر، بيروت- لبنان، ٢٠١٩.
١٤. فلاح احمد جعاز ، المعايير الدولية (IFRS) واثرها على الانظمة المحاسبية في العراق، مطبعة اليقين، بغداد- العراق، ٢٠١٩.
١٥. وسام احمد محمود الغبان، المعايير المحاسبية والتدقيقية الدولية، مؤسسة المصطفى للنشر والتوزيع، اسوان- مصر، ٢٠٢٠.
١٦. د. عبد القادر محمد سلمان البشار، المعايير الدولية للمحاسبة، مؤسسة الورود والطارق للنشر، بيروت-لبنان، ٢٠٢١ .
١٧. د. نزار احمد سعدون الجبوري ، الاستثمار في الاسواق المالية، مؤسسة عبدون للنشر، عمان- الاردن، ٢٠١٥.
١٨. سعد محمد سعد الحياي، قرارات الاستثمار المالي (المخاطر والحلول) ، مطبعة الهمام ، صيدا- لبنان، ٢٠٢٠.
١٩. د. سهاد عبد الجبار الاسود، المؤشرات المالي والاسواق المالية، مؤسسة الصادق ، البصرة- العراق، ٢٠٢١.
٢٠. يوسف عمران محمد العبدلي، الاستثمار الصناعي والابعاد الربحية ، الاسكندرية- مصر، ٢٠١٢ .
٢١. علي حمدان باسم النائب ، تقييم الاصول المالية والاستثمار المالي، دار البشائر ، حلب-سوريا، ٢٠٠٥.
٢٢. William Harry, Modern Financial Management, United Corporation for Research, Translation and Publishing Services, London, 2015
٢٣. Omar Mahmoud Al-Wandi, Financial Analysis of Emirati Financial Institutions (Field Study), Modern Corporation for Publishing and Distribution, Dubai – UAE, 2019
٢٤. Charles Leon, Financial Investment Management and Financial Analysis Tools, Walter Printing and Publishing Corporation, London, 2014.
٢٥. Johnny Brown, Financial Management for Financial Institutions, British Foundation for Academic Studies, London, 2020.